

مدى مساهمة قواعد التهيئة و التعمير في تحقيق الأمن البيئي

زدون محمد

باحث في صف الدكتوراه

تخصص القانون العام

أستاذ مؤقت بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

mohamedzeddoundaroit@gmail.com

الملخص :

علاقة التهيئة و التعمير بالأمن البيئي هي علاقة مركبة متشابكة إذا أن لعمليات التهيئة و التعمير تأثير حقيقي على الأمن البيئي إما ايجابيا أو سلبيا خاصة أنها تعد احد أهدافه و خلصنا في هذا البحث إلى أن التشريع العمراني في الجزائر يعد وسيلة فعالة لتحقيق الأمن البيئي إلا أنه في الواقع مغيب تماما إذ باتت الآليات التي نص عليها مجرد شكليات سواء بالنسبة للمواطن أو الإدارة المعنية وذلك بسبب عدم وعي المواطن بقيمة الشهادات و الرخصة العمرانية و في نفس الوقت ضعف الرقابة من الهيئة المعنية وعليه نقول أن الأمن البيئي في الجزائر محمي نظريا و غائبا واقعا

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي، التنمية المستدامة، التنمية العمرانية المستدامة، التهيئة و التعمير.

Summary :

The relationship of design and reconstruction to environmental security is a complex and complex relationship if the processes of urbanization and development have a real impact on environmental security either positively or negatively, especially as it is one of its objectives and we concluded in this research that the urban legislation in Algeria is an effective way to achieve environmental security, The reality is completely absent, as the mechanisms that have been stipulated are merely formalities, both for the citizen and the administration concerned, because of the citizen's lack of awareness of the value of the certificates and the building permit, while at the same time the control is weak.

key words: Environmental security, sustainable development, sustainable urban development, development and reconstruction

مقدمة:

إن الوسط الذي يعيش فيه الإنسان يتطلب حماية دائمة مستمرة من الأخطار التي تهدده، سواء كانت أخطار طبيعية أو بفعل البشر، و هذا ما يسعى إلى تحقيقه الأمن البيئي .

ولقد عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة ثورة كبيرة في المجال العمراني فاق قدرات الدولة فيما يخص عملية التحكم فيه رغم الترسنة القانونية الهائلة التي تخص عملية البناء ، وعليه كان لهذا التوسع العمراني انعكاسات سلبية على البيئة التي تعد المتضرر الأول ، رغم أن المشرع لم يغفل هذا الجانب بسن قوانين تخص حماية البيئة

ولاعتبار أن أثر العمران على البيئة أثر كبير ، و الجزائر تعيش في هذه المرحلة ما أبيت إلا أن أتطرق لهذا الموضوع من زاوية دور قواعد التهيئة و التعمير في تحقيق الأمن البيئي ، نظرا لما يكسبه هذا الموضوع من أهمية الارتباط بعدة مجالات ، كيف لا وإما يكون تأثير سلبى أو ايجابى على البيئة و المساس بالبيئة هي المساس بالاقتصاد و المساس بالسياسة و المساس بالأمن الاجتماعي

و الثقافي ، إذن مجرد معيشة الإنسان حياة سليمة في جو حضاري في مجتمع ما يسبب درجات متفاوتة من التأثيرات على البيئة تتناسب ودرجة التقدم الحضاري و العمراني في ذلك المجتمع .

ويعود سبب إختياري لهذا الموضوع إلى أنه موضوع الساعة الذي لم يلقى لحد الآن حلولاً ناجعة للتحكم في التوسع العمراني بشكل يتماشى و حماية البيئة .

وكذلك النتائج الكارثية المنبثقة عن هذا التوسع على جميع الأصعدة سواء الآن أو في المستقبل ، وكذلك رغبة مني في محاولة البحث عن تشخيص حقيقي لسبب إنتشار هذه الظاهرة التي أهدرت البيئة في جميع ربوع الوطن .

وتتجسد أهداف هذا البحث في تقديم صورة حقيقية عن واقع البناء و التعمير في الجزائر و الآثار السلبية التي تولدت عنه من مساس خطير بالمجال الحيوي الذي نعيش فيه ، و ضرورة البحث عن أنجع الوسائل قصد التصدي و الوقوف في الحد من التعدي على البيئة .

و تمحورت إشكالية البحث حول مدى فاعلية أدوات التهيئة و التعمير في تحقيق الأمن البيئي ؟ أو نقول ما دور أدوات التهيئة و التعمير في تحقيق الأمن البيئي ؟ أو نقول هل أن أدوات التهيئة و التعمير تضمن حقيقة تحقيق الأمن البيئي ؟

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي و ذلك بإعطاء وصف شامل للمفاهيم الخاصة بهذا البحث ، و إستعنا بالمنهج التحليلي عند معالجة مدى إهتمام النصوص الخاصة بالتهيئة و التعمير في الالتزام بالمحافظة على البيئة ، أما المنهج التاريخي فتجسد الرجوع إليه، أثناء التطرق إلى المراحل التاريخية التي بدا فيها الاهتمام بالبيئة كعنصر فعال في تحقيق التنمية المستدامة .

وقصد إعطاء هذا البحث حقه من الدراسة،قسمته إلى مبحثين فتناولت ماهية الأمن البيئي و التنمية العمرانية المستدامة (المبحث الأول) وكان بمثابة عرض نظري لما يخص موضوع البحث ، أما الجانب العملي و الإجرائي فخصصته لدور قواعد التهيئة و التعمير في تحقيق الأمن البيئي (المبحث الثاني).

المبحث الأول : ماهية الأمن البيئي و التنمية المستدامة

لقد أدى التطور الذي وصل إليه العالم إلى إفراز عديد المعطيات الجديدة لم تكن تؤخذ في الحسبان في الماضي ، على غرار مفهوم الأمن الذي سائر هو الآخر تطور مناحي الحياة المختلفة ، إذ كان يقتصر الأمن في الماضي على الحفاظ على سلامة الشخص في بدنه و ماله فقط ، لكن بعده ظهر ما يعرف بالأمن الإنساني الأمن الغذائي الأمن المائي الأمن البيئي و... الخ ، وهذا الأخير هو ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال توضيح ماهية الأمن البيئي (المطلب الأول) و ماهية التنمية المستدامة (المطلب الثاني)

المطلب الأول : ماهية الأمن البيئي

إذا كان الأمن البيئي يضمن لنا المحافظة على عناصر المحيط الحيوي من التلوث و تأمين احتياجاتنا ، ما يمكننا من تنفيذ الخطط التنموية على أحسن وجه، فما هو إذن الأمن البيئي (الفرع الأول) و ماهي الفروع التي يشتملها (الفرع الثاني)

الفرع الأول : مفهوم الأمن البيئي

الأمن البيئي يضم مفردتين ما يحتتم علينا أن نعطي لكل واحد منهما تعريفا خاصا به ، و هذا ما يمكننا في الأخير من تقديم تعريف دقيق و شامل للأمن البيئي ، و عليه سوف نعرف الأمن أولا و ثانيا نعرف البيئة و في الأخير نعطي تعريفا جامعاً لهما

1- تعريف الأمن :

الأمن لغة يعني الأمان و الأمانة بمعنى أمنت فأنا أمن و أمنت غيري من الأمن و الأمان و الأمن ضد الخوف هكذا ورد عند الصحاح ، و جاء على لسان العرب أن الأمن هو نقيض الخوف ، أمن فلان يأمن أمنا و أمانا فهو أمين و في القرآن الكريم "و أمنهم من الخوف" (1).

أما إصطلاحا بالمعنى التقليدي فالأمن هو أمن الأراضي من العدوان الخارجي أو حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية ، و بذلك فهو أمن مرتبط بالدول أكثر من ارتباطه بالإنسان (2)

و التعريف الحديث للأمن هو الأمن الذي يخص الإنسان لا أمن الدولة فقط ، حيث يتضمن تلبية حاجات المواطن و يمنع ضده التعسف و القهر و التسلط ، يعني أمن كل الفواعل أمن الإنسان أمن المجتمع أمن الدولة أمن العالم ، فهو أمن يضم أربعة أركان: التحرر من الخوف التحرر من الحاجة التحرر من آثار المخاطر و حرية العيش بكرامة (3).

2- تعريف البيئة : كغيره من المصطلحات فمصطلح البيئة هو الآخر يصعب تعريفه تعريفا شاملا جامعاً ، و هذا لإرتباطه بعدة عوامل تدخل في تكوينه و سنقدم له تعريفا لغويا ثم تعريفا اصطلاحيا

أ-تعريف البيئة لغة:

ورد في معجم لسان العرب المحيط أن البيئة إسم مشتق من الفعل باء و أي اتخذ منزلا و أقام فيه ، و البيئة أيضا من المباشرة أي المنزل كما قد تعني الحالة مثلا يقال باء بيئة سوء أي حالة سوء (4).

من هذا المعنى يتبين لنا أن البيئة تأخذ معنى المنزل ، و هذا من حيث الوظيفة التي تؤديها و هي احتضانها لجميع الكائنات الموجودة بها .

أما إصطلاحا فقد وردت حولها عدة تعاريف من ذلك تعريف أحمد عبد الكريم سلامة (5) الذي قال بأنها هي كل ما يتعلق بحياة الإنسان من تكاثر و وراثته و علاقته بالحيوان و النبات من جهة ، و ما تشتمل عليه من موارد طبيعية من مياه و نبات و حيوان و تربة من جهة أخرى .

¹-أمنية دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا "دراسة حالة دول القرن الإفريقي"مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2013-2014 ، ص 10 و ما بعدها

²-تقرير برامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية "الإنسان و التنمية البشرية" نيويورك ك 1994 ص 22

³-جعفري مفيد ،البيئة و الأمن ،مذكرة ماجستير في القانون ،جامعة سطيف 2 2013_2014 ص 14

⁴معجم لسان العرب، المحيط لابن منظور، دار المعارف، الجزء الرابع، مصر، بدون تاريخ

وعرف الدكتور سمير محمود قطب⁽⁶⁾ البيئة على أنها ذلك الإطار الذي يجمع العناصر الطبيعية و البيولوجية و الحضارية والتاريخية ، حيث يعيش الإنسان كائنا بشريا مع الكائنات الأخرى من نبات و حيوان وجماد في كيان طبيعي ومتناسق يسوده التجانس و عدم التنافر و الصحة العضوية و النفسية ، و البقاء لكل عنصر من عناصر هذه البيئة ، و هذا هو التوازن الذي خلقه الله عز و جل .

ومنه فالبيئة من التي تمد الإنسان و الكائنات الحية بالموارد و العناصر المادية اللازمة لإستمرار حياتهم ، خاصة ما تعلق بالهواء و الماء و الطاقة و الملبس و السكن ، و بذلك فهي من ترسم ثقافتنا و أنماط حياتنا و طرق تعليمنا و تربيتنا و أنماط عملنا و حدود مستوطناتنا البشرية .

3- تعريف الأمن البيئي : ظهر حديثا في الو.م.أ، و هذا كنتيجة حتمية للآثار السلبية التي نتجت عن التطور الصناعي و ما أفرزه من تعقيدات على البيئة ، و عليه بات ضروري البحث عن حلول سريعة ،انبثق عنها خلق ما يعرف بالأمن البيئي ، و قد أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إشارة مختصرة في التقرير السنوي حول التطور الإنساني عام 1994⁽⁷⁾ إلى أن مشاكل البيئة التي تواجهها الأقطار هي مزيج من التدهور المحلي و العالمي ، و أكد على أنه من الصعب المحافضة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي .

الأمن البيئي هو مجموعة أو جملة من السلوكيات الايجابية التي لا تؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية في البيئة ، يمكن أن تسبب في تلوثها أو تدهورها أو تخريب بعض مكوناتها ، مما يؤدي بالنتيجة إلى اختلال في النظام البيئي المحلي أو الإقليمي أو العالمي⁽⁸⁾ .

الأمن البيئي يعني الحماية و الوقاية للحفاظ على الموارد الطبيعية المحلية من خلال توظيف سلوك الأفراد و المجتمعات⁽⁹⁾ .

فالأمن البيئي يتطلب إذن تظاهر جهود الجميع ، الدول و الأفراد بغية تحقيق الرفاهية و التقدم الاجتماعي ، و حماية المواطن من المخاطر المحدقة به ، و ذلك بالإستثمار الأمثل للموارد الطبيعية البيئة.

الفرع الثاني: فروع الأمن البيئي

نظرا لخطورة الأمن البيئي كقضية حديثة ،فقد إهتمت بها مجموعة من الدراسات خاصة و أن الأمن البيئي متشعب المجالات إذ أنه يمس جميع العناصر الحيوية التي تضمن تحقيق التوازن البيئي ،وما يميز هذه المكونات هي تلك الصلة الوثيقة الموجودة بينهم . فاختلال عنصر حتما يؤدي إلى إختلال العناصر الأخرى سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وما دام أن الأمن البيئي هدفه هو الحفاظ على جميع المكونات البيئية فانبتق عنه مجموعة فروع هي كالتالي:

⁵ أحمد عبد الكريم سلامة ،قانون حماية البيئة، دار النهضة العربية، مصر،2002 ص67

⁶ محمود قطب ،دور الشرطة في تقويم السلوك الإنساني نحو مقاومة التلوث البيئي ، مركز الإعلام الأمني ،ص 01 لتفصيل أكثر حول تعريف البيئة ،انظر خنتاش عبد الحق ،مذكرة ماجستير تخصص تحولات الدولة جامعة و رقلة 2010_2011 ، ص 07 و ما بعدها .

⁷ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، التقرير السنوي حول التطور الإنساني 1994، ص 28

⁸ ناهد ناصر داود فلمبان ،تحقيق الأمن البيئي ، شبكة الألوكة ، ص 13

⁹ إبراهيم محمد التوم إبراهيم و أحمد حمد إبراهيم الفايق ، أبعاد مفهوم الأمن البيئي و مستوياته في الدراسات البيئية ص 06

- 1- **الأمن البيئي الغذائي:** يعرف الأمن البيئي الغذائي بأنه هو أن تكون لدى جميع الأطراف و في جميع الأوقات إمكانية الحصول من ناحية المدنية الاقتصادية والاجتماعية على الغذاء الكافي و المأمون و المغذي يغطي إحتياجاتهم الغذائية كي يمارسوا حياة موفورة بالنشاط و الصحة .
غذاء الأفراد مصدره البيئة وعليه فالأمن الغذائي لا يتحقق بدون حماية البيئة , ومنه فالأمن البيئي الغذائي هو ضمان الحفاظ على البيئة التي نؤمن منها غذائنا .
- 2- **الأمن البيئي الهوائي:** هو إمكانية حصول جميع الأفراد على هواء نقي خال من الغازات و الأذخنة و جميع الملوثات الهوائية و وذلك باستغلال الطاقات النظيفة في العملية الصناعية .
- 3- **الأمن البيئي المائي:** عرف المنتدى العالمي الثاني للمياه عام 2000 و المنعقد بهولندا تحت شعار الأمن المائي في القرن الحادي و العشرين فإن الأمن المائي من مستوى المنزل إلى المستوى العالمي , يعني أن يكون لكل شخص إمكانية الحصول على ما يكفي من المياه بتكلفة يستطيع تحملها لعيش حياة نظيفة و صحية مع ضمان التأكيد على أن البيئة الطبيعية محمية و معززة.
من خلال هذا التعريف نلاحظ أن حصول الفرد على النسبة العادية من كمية الماء لا يدل على تحقيق الأمن البيئي لا بد أن يكون هذا الماء ذا نوعية جيدة صحية و هذا مرتبط بالبيئة التي يؤخذ منها الماء وعليه فإن الأمن البيئي المائي هو إمكانية حصول جميع الأفراد على كمية الماء الكافية و ذات نوعية جيدة .
- 4- **الأمن البيئي الصحي:** يقصد به الطريقة المتبعة في حماية أفراد المجتمع من جميع المخاطر الصحية المحدقة بهم , وذلك قصد توفير لهم حياة صحية آمنة و مستقرة.
وهذا لا يتحقق إلا بضمان هواء نقي و مياه عذبة و غذاء غني متنوع و مسكن ملائم و حماية من الأمراض و بذلك تصبح البيئة عنصر الفصل في تحقيق الأمن الصحي وبضمان هذه الأشياء نكون قد حققنا الأمن البيئي الصحي.
- 5- **الأمن البيئي الاقتصادي :** الأمن الاقتصادي هو إتباع الطرق والوسائل قصد ضمان تامين الاقتصاد الوطني من التأثيرات السلبية الناتجة عن مخاطر العولمة الاقتصادية , لإعتبارات أن إقتصاديات الدول متداخلة فيما بينها , فأى خلل في إحداها ينعكس سلبا على الأخرى.
وإذا كان الأمن الإقتصادي يعني ضمان الحد الأدنى من إحتياجات الفرد المادية فهذا يعني أن عدم تحقيقه يؤثر على البيئة مباشرة , وذلك بسبب لجوء هؤلاء إلى سلوكات مدمرة للبيئة نتيجة الاستغلال العشوائي لمواردها قصد البحث عن تلبية حاجياتهم .
ومنه فالأمن البيئي الاقتصادي هو ضمان حسن استغلال الموارد البيئية بما يتناسب و إحتياجات الأفراد و ليس تلبية إحتياجات الأفراد على حساب سلامة الموارد البيئية .
- 6- **الأمن البيئي المجتمعي:** الأمن المجتمعي هو ضمان توفير الأمن للفرد و المجتمع من التهديدات المختلفة المحدقة به و يتجلى في استقرار النظام السياسي و مشاركة المواطن في ديناميات هذا النظام وانفتاحه على التطور

فالأمن المجتمعي يوحي لنا بالارتباط القائم بين الفرد و البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ، إذ يقتضي ضرورة المحافظة على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، و تحصينها من مختلف أشكال العنف ، هذا العنف الذي يؤدي حتما إلى المساس بالبيئة و التأثير فيها ،ومنه نقول أن الأمن البيئي المجتمعي يقي ضمان استقرار و أمن أفراد المجتمع في البيئة التي يعيشون فيها بعيدا عن الصراعات و النزاعات ،و إلا تعرضت بيئة هذا المجتمع إلى الدمار ، ما ينعكس سلبا على تحقيق الأمن البيئي للمجتمع

7-الأمن البيئي التثقيفي :هو العمل على حماية الهوية القومية التي تشمل اللغة و الدين و العادات و التقاليد الوطنية من الغزو الثقافي الأجنبي ،و يأخذ هذا المفهوم بعد دولي يتجلى دوره في تامين الحوار الثقافي و الحضاري ، بين مختلف الحضارات و توفير التعايش فيما بينها على قاعدة حق الاختلاف و المساواة⁽¹⁰⁾.

تتحكم في التوازن البيئي عدة عوامل،من ذلك العامل الثقافي الذي يختلف باختلاف البيئة التي يقيم عليها أفراد المجتمع ، و بذلك فثقافة الفرد تبنى بحسب بيئته ، فالبيئة السليمة تعكس رفعة ثقافة المجتمع ، و بالنتيجة نتوصل إلى الأمن البيئي التثقيفي.

إن هذه الفروع تدل دلالة قاطعة على مدى الارتباط القوي فيما بينها ، و هذا من خلال عملية التأثير و التأثر ،اذ أن عدم تحقيق أحد الفروع لأهدافه ينعكس سلبا على الفروع الأخرى ، فمثلا وجود خلل في الأمن البيئي الغذائي يكون سببه إما خلل في الأمن البيئي الهوائي أو المائي أو الصحي أو الاقتصادي أو المجتمعي أو التثقيفي .

بعد إعطاء لمحة موجزة عن هذه الفروع ، نقدم الآن جدولاً عن هذه الفروع نبين فيه قابلية التعرض للخطر في حالة انعدام آليات تحقيقه

الجدول خاص بفروع الأمن البيئي و قابلية الخطر في حالة انعدامه (1)

العدد	فروع الأمن البيئي	قابلية التعرض للخطر	آليات تحقيقه
1	الأمن البيئي الغذائي	المجاعات و الفجوات الغذائية	ضبط اقتصاديات البيئة
2	الأمن البيئي الهوائي	التلوث الهوائي و الأوبئة	ضبط جودة الصناعة
3	الأمن البيئي المائي	العجز المائي و الندرة المائية	ضبط استغلال ترشيد المياه
4	الأمن البيئي الصحي	الأمراض و الأوبئة الفتاكة	ضبط معايير الصحة المجتمعية
5	الأمن البيئي الاقتصادي	تدني مستوى المعيشة	ضبط النشاط الاقتصادي
6	الأمن البيئي المجتمعي	عدم الاستقرار و الحراك السكاني	توفير آليات مستوى المعيشة
7	الأمن البيئي التثقيفي	التخلف و الجهل و المرض	التوعية و التربية البيئية

¹⁰ منظمة التغذية و الزراعة،إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي ، مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996،روما

اقر هذا المؤتمر على أن الأمن الغذائي لا يقتصر على رصد كمية الغذاء التي يتلقاها الفرد او عدد السعرات الحرارية ، بل يشمل أيضا نوعية الغذاء المتوفرة ، انظر العقيد الركن الياس أبو جودة ،مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة ، مجلة الخيش اللبناني ، العدد74 ، 2010، ص 12

من خلال هذا الجدول يتضح لنا مدى الارتباط القوي بين جميع فروع الأمن ، و يعتبر الأمن البيئي الحلقة الأساسية التي تقوم عليها الفروع الأخرى إذ أنه هو من يوفر الماديات اللازمة لتسيير نظامها ، و الأمن البيئي هو من يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية .

إذن الأمن البيئي له ارتباط قوي مع عدة عناصر في الحياة ، حيث يعتبر احد مركبات الأمن الإنساني الذي يشار إليه الأمن الحيوي الذي يشمل الأمن البيئي ، و له ثلاثة مستويات ، الفردي و الوطني و العالمي⁽¹¹⁾.

إن ما خلصنا إليه من خلال هذا المطلب هو أن الأمن البيئي هدفه تحقيق التنمية المستدامة ، و هذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة :

كان لمشكلة التدهور البيئي دور حاسم في البحث عن منهج تنموي يراعي سلامة البيئة ، و هذا أفزر ظهور مصطلح جديد يعرف بالتنمية المستدامة التي أحدثت على عاتقها ضرورة الحفاظ على البيئة كأولوية في البرامج التنموية و عليه فهذه التنمية تشترط حسن استخدام الموارد الطبيعية بالحفاظ عليها و ترشيد استخدامها قصد ضمان استدامتها خاصة الموارد غير المتجددة ، و تعد مجال استخدام مصطلح التنمية المستدامة إلى الجانب العمراني ، و عليه سوف نتناول التنمية المستدامة لوحدها (الفرع الأول) ثم التنمية العمرانية المستدامة (الفرع الثاني)

الفرع الأول : مفهوم التنمية المستدامة

عرفت التنمية المستدامة في قمة بروتنلاد عام 1987⁽¹²⁾، بأنها هي تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ، أو هي تنمية قابلة للاستمرار ، و هي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة نظام بيئي و نظام اقتصادي و نظام اجتماعي، و يعود تاريخ ظهور التنمية المستدامة إلى (تورغو) سنة 1750 حيث أعتبر أن البيئة هي استدامة من الناحية البيئية ، مقبولة من الناحية الاقتصادية ، و عادلة من الناحية الاجتماعية ، و هذا رغم ضالة الضغوط عليها أذناك ، عكس اليوم أين كثر الضغوط نتيجة تطويل النشاطات البشرية على البيئة و البنية الاجتماعية.

و جاء في إعلان الحق في التنمية سنة (1989) على أن التنمية هي عملية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم و الأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة و الحرة و الهادفة، في التنمية، و في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها⁽¹³⁾

و عرفت التنمية المستدامة في قمة بروتنلا في عام 1987⁽¹⁴⁾ بأنها هي تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها و تتمثل أهداف التنمية المستدامة حسب هذه اللجنة فيما يلي :⁽¹⁵⁾

¹¹ - د-طه بن عثمان الفراء ، من الموارد المائية في دول الخليج الفربية :الواقع و المستقبل ، جريدة المستقبل الخميس 15 يناير 2015

¹² العقيد الركن الياس أبو جودة، مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة، المرجع السابق، ص 13

¹³ للاطلاع على أثر التهديدات البيئية على الأمن الصحي، أنظر أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا-دراسة الحالة-دول

القرن الإفريقي —مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 74 وما بعدها

¹⁴ العقيد الركن الياس أبو جودة، مرجع سابق، ص 13

-الرفع من النمو مع تغيير نوعيته

-الاستجابة للاحتياجات الأساسية: فرص العمل، الغذاء، الطاقة، المياه، الصرف الصحي

-تحقيق استدامة في عدد السكان

-حماية و ترشيد قاعدة الموارد

-تحسين استعمال التكنولوجيا و إدارة المخاطر

-اعتماد البيئة و الاقتصاد في صنع القرار

-و عرفها الأستاذ ميشال بريو : بأنها تعبير عن تنمية استهلاك الموارد الطبيعية ، إلى درجة تصبح فيها غير قادر على التجديد في المدى البعيد، بل يجب ضمان توفرها لعدم الإضرار لا بالأجيال المقبلة ، و لا بالموارد العامة المشتركة ، على غرار الماء، الهواء ، التربة، التنوع البيولوجي⁽¹⁶⁾

2-خصائص التنمية المستدامة :

وردت خصائص التنمية المستدامة في تقرير لجنة بروننتلا، و مبادئ إعلان ريو 1992 و هي كالتالي⁽¹⁷⁾ :

- ربط التنمية المستدامة بالعناية بالإنسان

-إنصاف الأجيال في الحقوق، أي أن سيشغل كل جيل احتياجاته فقط دون التعدي على حقوق الأجيال الأخرى فيما يتعلق بجميع الموارد الطبيعية.

اعتماد مشاريع تنمية قائمة على البعد البيئي .

تسعى التنمية المستدامة إلى الحصول على هدفين ، و هما مراعاة في الجيل الحالي بضمان احتياجاته الاقتصادية ، و في نفس الوقت بعدم المساس بحق الأجيال المقبلة و معه حماية البيئة⁽¹⁸⁾.

هناك من استعمل مصطلح التنمية الإنسانية المستدامة ، و حصر مفهومها بضمان الحرص على ما يلي :

-تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة

-استقطاب بنية عالية من العمالة ، و تحقيق التماسك الاجتماعي و تكامله

-الاهتمام بحماية البيئة و الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية

-تحقيق الشفافية و انفتاح النظام السياسي

¹⁵ للاطلاع حول العلاقة بين الفقر والبيئة، أنظر، د، كسرى مسعود، طاهري الصديق ، اثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجمع مداخلات المنتدى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 03، 08-09 ديسمبر 2014

¹⁶ العقيد الركن الياس أبو جودة، مرجع سابق، ص13

¹⁷ - العقيد الركن الياس أبو جودة، مرجع سابق، ص13

¹⁸ إبراهيم محمد التوم إبراهيم و احمد حمد إبراهيم الفايق أبعاد مفهوم الأمن البيئي و مستوياته في الدراسات البيئية ص 08

-تعاون الدول لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي⁽¹⁹⁾

هذا هو مفهوم التنمية المستدامة بشكل عام و الآن نستعرض مفهوم التنمية العمرانية المستدامة باعتباره لب هذا البحث في الفرع الموالي

الفرع الثاني :مفهوم التنمية العمرانية المستدامة

يعتبر مصطلح التنمية العمرانية المستدامة حديث النشأة ، حيث أشار إليه في مؤتمر ريودي جنيرو سنة 1992، و تمت ترجمته في الأجندة 21 التمهيدية المحلية حول العالم وكذا في مؤتمر الهابنات 2 ،المنعقد باسطنبول سنة 1996 ، الذي أوصى بالحق في أن يمتلك كل فرد مساحة مخصصة للسكن ، و تم إعطاء أمثلة لأفضل الممارسات في تطبيق التنمية العمرانية المستدامة في المدن حول العالم في مؤتمر 21 ايرلان (برين 2000) كما استعمل مؤثر جوهانسبورغ 2002 مصطلح التنمية العمرانية المستدامة

لقد تأصل مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض المنعقد بالبرازيل سنة1992 ، حيث دعى المؤتمر إلى صناعة خضراء و هندسة خضراء و عمارة خضراء و حتى ثقافة خضراء.

و بذلك نرى أن مفهوم التنمية المستدامة يشمل كل القطاعات التنموية ، من ذلك قطاع العمران ، هذا القطاع الحساس أصبح وثيق الصلة بالبيئة ، اذ لا يمكننا الفصل بينهما في أي عملية تنموية ، و في المؤتمر الأول العالمي عن القطاع العمراني و التنمية المستدامة عام 1994 قدم (شارلوكيرت) من مركز العمران و البيئة بجامعة فلوريدا، دراسة ذكر فيها ستة قواعد للتنمية المستدامة وهي "الترشيد" إعادة الاستخدام ، الاعتماد على المصادر المتجددة أولا و منتم المصادر ذات المخلفات القابلة لإعادة التصنيع والتدوير ، حماية ما حولنا من نظم بيئية ، تجنب المواد الضارة صحيا ، و أخيرا الاهتمام بجودة البيئة التي توفرها هذه المنشأة العمرانية⁽²⁰⁾

فالتنمية العمرانية المستدامة تضمن تحسين نوعية الحياة في المدينة من الناحية العمرانية زيادة على الناحية البيئية و الثقافية والسياسية و المؤسساتية و الاجتماعية و الاقتصادية ، و ذلك في حدود الموارد المتاحة مع عدم ترك أعباء للأجيال القادمة بسبب استنزاف الموارد الرئيسية⁽²¹⁾.

فالتنمية العمرانية المستدامة تتضمن اتجاهين ، فيشمل الاتجاه الأول على الاهتمام بالأوضاع المعيشية في المدن بيئيا و اجتماعيا واقتصاديا ، و ذلك بالقيام بدراسات تخص الفقر و تدهور البيئة الحضرية في المدن و الأقاليم ، نتيجة افتقارها للموارد الرئيسية كالأراضي و توفر المياه الصحية و غيرها ، كما تبحث في تلوث الهواء و النقص في المناطق المفتوحة و الخضراء ، سوء تسيير فيما يخص المخلفات الصلبة، تدهور حالة السكن ، مشكلات النقل ، الخدمات الاجتماعية على عكس الاتجاه الأول فالالاتجاه الثاني يبحث في كيفية العمل على جعل عملية التنمية للمد ذات مدى طويل ، و بذلك يصب اهتمامه بالإدارة و الموارد الطبيعية وتحسين قدرات التخطيط قصد ضمان استدامة مستقبلية للمناطق العمرانية

¹⁹ نفس المرجع و الصفحة

²⁰ Herve Deville économie et politiques de l'environnement l'harmattan paris 2010.p 11

²¹ اعلان الحق في التنمية المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، رقم 41/128 بتاريخ 1986-12-04

بعد الطرح النظري لمفهوم التنمية العمرانية المستدامة تتساءل على الكيفية التي يمكن بها تحقيق التنمية العمرانية المستدامة ، ولقد صاغ (بورلمان) مجموعة مبادئ لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة هي كالآتي (22)

لا يوجد بيئة عالمية عالمية مستدامة من دون بيئة عمرانية مستدامة

-التخطيط العمراني الدائري أفضل من التخطيط الخطي ، و هو ضروري لاسترداد الموارد.

-لا يمكن أن تكون هناك حلول بيئية عمرانية من دون تخفيف الفقر العمراني.

-لا يمكن أن يكون هناك حل دائم للفقر و لتدهور البيئة دون مجتمع مدني قوي و استعمال جديد للأراضي.

-لا يمكن أن يكون هناك تحول عمراني من دون:

تغيير الأنظمة المحركة القديمة و قواعد العمل

-تشكيل شراكات تعاونية بين القطاعات المشتركة

- ربط المحلي بالعالمي من خلال شبكات اتصال مستقلة

- لا يمكن أن تكون هناك مدينة مستدامة في القرن 21 من دون عدالة اجتماعية و مشاركة سياسية ، و كذلك فعالية اقتصادية و إعادة إحياء بيئية.

المبحث الثاني : دور قواعد التهيئة و التعمير في تحقيق الأمن البيئي:

التهيئة و التعمير هي عملية انجاز بنايات و مرافق عمومية مختلفة اقتصادية اجتماعية سياسية...الخ قصد تلبية حاجات الإنسان و هذه العملية تقوم على مجموعة من المراحل ، بداية من الأعداد إلى التنفيذ وهذا يدخل ضمن ما يعرف بالتخطيط حيث أنه يضم مجموعة من المختصين الذين يشرفون على صياغة خطط و برامج معينة قصد تجسيد مشاريع مستقبلية ، وما يهمنا هنا هو التخطيط البيئي و التخطيط العمراني .

فالتخطيط البيئي يختلف باختلاف الأمر الذي ينظمه و عليه فالمخطط البيئي هو كل مخطط يتناول عنصرا واحدا من هذه العناصر البيئية أو جميعها (23) والمشرع الجزائري اوجد عديد المخططات الخاصة بالبيئة من ذلك ما نص عليه القانون رقم 01_20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة و القانون رقم 03_01 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة (24)...الخ.

²² مصباحي مقداد، دور قواعد التهيئة و التعمير في حماية البيئة مذكرة ماجستر في قانون البيئة ، جامعة سطيف ، 2015-2016، ص 46

²³ Michel prier droit de l'environnement ; t 4 éme Ed .Dalloz 2001.p 65

²⁴ للتفصيل حول هذه الخصائص انظر مصباحي مقداد ، المرجع السابق ، ص 48 و ما بعدها ، و للاستزادة حول مفهوم التنمية المستدامة انظر ريدة ديب ، سليمان مهنا ، التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد 25 ، العدد الأول ، 2003 ص 01 و ما بعدها

أما التخطيط العمراني فهو دراسة منتظمة و متسلسلة للوصول إلى الهدف المنشود بأقل كلفة و أعلى مردود، وهو عملية متغيرة باستمرار مع تغير الزمن و ظروف البيئة ، وجد في أصله لوضع حلول للمشاكل المعاصرة ، و التي تعاني منها المدنية أو قد تحدث في المستقبل⁽²⁵⁾.

التخطيط العمراني هو أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد و الإمكانيات المتوفرة في الدولة أو الإقليم المدنية أو القرية أو المؤسسة ، و تحديد كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف و تحسين الأوضاع⁽²⁶⁾.

و سنعالج في هذا المبحث كل من مخططات التهيئة و التعمير كوسائل لتحقيق الأمن البيئي (مطلب أول) ونفس الأمر بالنسبة لشهادات ورخص التعمير (مطلب ثاني).

المطلب الأول : دور مخططات التهيئة و التعمير في تحقيق الأمن البيئي

يتمثل دور هذه المخططات في العمل على إيجاد حلول تتماشى مع حاجيات السكان المتزايدة ، وهذا بالعمل على تنظيم عملية البناء بمراعاة عديد العوامل ، من ذلك العامل البيئي الذي هو محور هذه الدراسة ، اذ نسعى إلى توضيح مدى محاولة المشرع في خلق توازن منطقي بين البيئة و العمران.

إذ سنتناول في هذا المطلب دور مصطلحات التهيئة الإقليمية في تحقيق الأمن البيئي (الفرع الأول) ثم دور مصطلحات التهيئة الإقليمية في تحقيق الأمن البيئي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دور مخططات التهيئة الإقليمية في تحقيق الأمن البيئي:

كان لازدياد السكان أثره السلبي على عملية تهيئة الإقليم في الجزائر، و عليه بادرت الدولة إلى البحث عن وسائل كفيلة لمعالجة هذه الظاهرة من ذلك سن القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، ومن هذا الذي جاء بها هذا القانون ما نص عليه في المادة السابعة التي بينت أن أدوات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة تتمثل فيما يلي :

1المخطط الوطني لتهيئة الإقليم : الذي يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجيهات و الترتيبات الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، ويتجلى دور هذا المخطط في تحقيق الأمن البيئي، وهذا من خلال ضمان تحقيق مجموعة من الغايات من ذلك التوزيع الفضائي للملازم للمدن و المستوطنات البشرية، من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة⁽²⁷⁾، كما أنه يدمج مختلف سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تساهم في تنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، كما يعمل على تعبئة المواد المائية و توزيعها و تحويلها وكذا تنفيذ برامج الاستصلاح الزراعي والري⁽²⁸⁾.

²⁵ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، نيويورك، دورة 55 الملحق رقم 01، تح 2 رقم 1/55،... 2000، ص 34

²⁶ جعفرى مفيد، البيئة و الأمن، المرجع السابق، ص 58 و ما بعدها

²⁷ أ.د. عادة موسى، رزوقي السلق، ميثم حسن، مهدي الصغار، التنمية العمرانية المستدامة في مركز الكرخ التاريخي، المرجع السابق، ص 7.

²⁸ للاطلاع حول هذين الاتجاهين أكثر، أنظر نفس المرجع والصفحة.

2المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم : نصت المادة 48 من القانون رقم 01-20 على أن يؤسس كبرنامج جهات لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة⁽²⁹⁾، هذا البرنامج قسم الإقليم الوطني إلى عدة أجزاء وهذا قصد التحكم في العملية التنموية حسب كل منطقة ، وعليه فهذه المخططات هي ذات بعد جهوي تسعى إلى تجسيد التهيئة العمرانية بما يتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، محاولة بذلك تسهيل هذه العملية من خلال مراعاة خصوصية كل منطقة وحاجياته ، وهذا بخلاف نوع من التوازن بين هذه الجهات^(30,31).

ومن بين ما يتضمنه المخطط الجهوي هو انه يضع ترتيبات المتعلقة بالحفاظ على الموارد ولاسيما منها الماء و استعمالها استعمالا رشيدا ، وكذا تنظيم المجال العمراني بما يتماشى مع التطور الاقتصادي و التضامن و اندماج السكان و توزيع الأنشطة و الخدمات والتسيير المحكم للفضاء.

كذلك يعمل على ترقية الأنشطة الفلاحية ، ويضع الترتيبات اللازمة لتنظيم البنية الحضرية و التطوير المنسجم للمدن ، ويحدد الأعمال التي تتطلبها الفضاءات المشية بيئيا أو اقتصاديا و سبل معالجتها ، و كذا الأعمال الخاصة بالحفاظ على التراث الثقافي و التاريخي والأثري ،وله أن يوحي بوضع أدوات للتهيئة و التخطيط الحضري أو البيئي لكل فضاء خاضع الأحكام و الإجراءات الخاصة⁽³¹⁾.

ونخلص في الأخير إلى القول أن ما تتضمنه المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم لدلالة واضحة بأن عملية إعدادها أعطى البيئة حيزا لازما ما يسمح بذلك على تحقيق الأمن البيئي.

3- مخططات تهيئة الإقليم الولائي : هي مخططات تحدد مجال تنظيم الخدمات المحلية ذات المنفعة العمومية ، مساحات التهيئة و التنمية المشتركة بين البلديات ، السلم الترتيبي العام و حدود تمدن التجمعات الحضرية و الريفية ، و تتخذ بمبادرة من الوالي⁽³²⁾.

كما أنها توضح الترتيبات الخاصة بالبيئة و كذا الترتيبات الخاصة بالمخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى التي تحل محل مخططات تهيئة الأقاليم الولائية لفضاء الحواضر الكبرى المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

هذه المخططات تعتبر أحد الوسائل الداعمة لتحقيق الأمن البيئي ، لأن عملية إعدادها مرهون بمدى استجابته لمتطلبات حماية البيئة.

4المخططات الجهوية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى : نصت عليها المادة 07الفقرة الأخيرة من القانون 01-20 من حيث أنها تحل محل مخططات تهيئة الأقاليم الولائية لفضاءات الحواضر الكبرى المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، و تشمل أربعة مدن كبرى هي الجزائر وهران قسنطينة عنابة ، ويتجلى هدفها في مواجهة مختلف الصعوبات و المشاكل التي تتولد عن المدن

²⁹ ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 13 وما بعدها، للاطلاع حول مبادئ التنمية العمرانية المستدامة، راجع، أ.د. عادة موسى، رزوقي السلق، ميم حسن، مهدي الصفار، ص 47 وما بعدها.

³⁰ وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان، 2007، ص 35.

³¹ للاطلاع على هذه المخططات، أنظر مولود ديدان، قانون البيئة، دار بلقيس، 2012.

³² مصباحي مقداد، المرجع السابق، ص 55.

الكبرى ، من ذلك ظاهرة الاكتظاظ السكاني و انتشار البناءات الفوضوية و القصديرية، و التعدي على الأراضي الفلاحية و المناطق الأثرية بانحاز سكنات عليها⁽³³⁾.

أهداف هذه المخططات مبني على أساس حماية البيئة، وكذلك فهي تعتبر حقيقية وسائل فعالة لتحقيق الأمن البيئي.

الفرع الثاني: دور المخططات التهيئة العمرانية في تحقيق الأمن البيئي

تعتبر المخططات العمرانية وسيلة بيد البلدية تتحكم من خلالها في العملية العمرانية ،و تنظيمها خاصة وان مجال التعمير له عدة انعكاسات على الجانب التنموي، ما قد يؤثر سلبا على المحيط المعيشي للإنسان خاصة المحيط البيئي ولدينا نوعين من هذه المخططات ،هما المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و مخطط شغل الأراضي ونجزهما فيما يلي :

1المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير: عرفته المادة 16من القانون رقم 90-29⁽³⁴⁾ بأنه هو أداة للتخطيط أجمالي و التخسير الحضاري يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية ،أخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة و مخططات التنمية ،و يضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي ، يقوم هذا المخطط على رسم التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية على مستوى إقليم البلدية ،كما يحدد التخصيص العام للأراضي و يقسم الإقليم إلى قطاعات مختلفة ،قطاعات معمورة و أخرى مبرمجة للتعمير و قطاعات التعمير مستقبلية و أخرى غير قابلة للتعمير⁽³⁵⁾.

يتجلى دور هذا المخطط في انه ينظم عملية التعمير بصفة جيدة بأخذه كل الاحتمالات الخاصة بذلك سواء كانت أماكن معمورة أو غير ذلك، و به نكون إمام عملية ترشيد استغلال الأراضي

الصالحة للبناء وحماية الأراضي الفلاحية و كذا الأراضي المحمية ،و الالتزام بكل هذه المعايير و تطبيقها على ارض الواقع يساهم في حماية البيئة من الآثار السلبية التي تنتج عنها البناءات الفوضوية ،و كذا المساس بالأراضي الفلاحية، كل هذه العوامل ينتج عنها المساس بالأمن البيئي بمفهومه الواسع أي جميع فروع ،باعتبار أن خلل أي فروع يؤثر على باقي الفروع ومنه فالأمن البيئي لا يتحقق الا في ظل بيئة سليمة تراعي كل ما يحيط بها ، خاصة البيئة العمرانية التي تتدخل فيها عدة عوامل بداية من حسن استغلال الأرض الذي تشيد عليها البناءات إلى التسيير الحضري لإفراد المجتمع القاطنين في هذا المجال⁽³⁶⁾.

2مخطط شغل الأراضي: عرفت المادة 31من القانون 90-29المعدل و المتمم، هذا المخطط " بأنه مخطط يحدد بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير حقوق استخدام الأراضي والبناء".

ما يميز هذا المخطط مقارنة بالأول هو انه عبارة عن تطبيق عملي له، فالبلدية قد تضم أكثر من مخطط شغل الأراضي، فهو مخطط يقدم معطيات مفصلة ومنظمة لحقوق البناء و كيفية استغلال الأراضي، اذ انه يحدد عدد البناءات و أنماطها و أحجامها وأهدافها ،كما يعين الطرق والأحياء و الشوارع و المساحات العمومية و الخضراء ،و المواقع المخصصة المنشأة العمومية وكذا

³³فماس زينب،المجمعات السكنية

³⁴القانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المؤرخ في 2001/12/12. ج.ر.ر. 77.

³⁵للتفصيل حول هذا المخطط راجع مصباحي مقداد،المرجع السابق،ص110 وما بعدها.

³⁶حول تقسيم الإقليم إلى عدة جهات

المناطق الفلاحية التي يمنع البناء فيها(38) والأراضي المعرضة للإخطار الناتج عن الكوارث الطبيعية من ذلك المناطق المعرضة للزلازل و التي تخضع لعملية البناء فيها لإحكام خاصة.

مخطط شغل الأراضي هو من أدوات التعمير الذي يراعي طريقة استغلال الأرض ،باهتمامه بعملية البناء والتهيئة سواء من تعيين الأراضي المبنية أو غير المبنية ،ورسم الكيفية الخاصة باستغلال الأراضي العمرانية و عليه فكل مخالفة لهذه القواعد تنجر عنه مخالفات تمس إما الإطار المبنى أو غير المبنى.

ومن ظاهرة تجاوزات الإطار الغير المبنى انتشار ظاهرة الأحياء القصديرية بصفة مستمرة ،وكنتيجة لذلك عملية الربط السيئ لشبكات التهيئة، أما التجاوزات الخاصة بالإطار المبنى نجد ظاهرة التوزيع العشوائي للبناءات و التي تؤثر سلبا على حماية البيئة لاعتبارات أن نطاق حماية البيئة يكون محددا سابقا على شغل المجال(37) كذلك ينتج عن الأحياء العشوائية انتشار حرف و مهن لا تتماشى مع وظيفة هذه الأحياء السكنية ،كورشات الحدادة النجارة و غيرها من الحرف المزججة وكل هذا باستطاعته أحداث تلوث سمعي، ونخلص في الأخير إلى أن مخطط شغل الأراضي يلعب دورا مهما وحيويا في مجال الأمن البيئي ،و ذلك بمراعاته لكل أشكال حماية البيئة(38).

بعد التعرض إلى دور مخططات التهيئة و التعمير في تحقيق الأمن البيئي، سوف نعرض دور التراخيص و الشهادات العمرانية في هذا المجال.

المطلب الثاني: دور التراخيص و الشهادات العمرانية في تحقيق الأمن البيئي

التعمير عملية معقدة تتداخل فيها الكثير من الضوابط القانونية، بدءا من إثبات الملكية الخاصة بالقطعة الأرضية إلى غاية عملية الانتهاء من البناء، التي تتوج بالحصول على شهادة المطابقة في حالة التزام الباني بالمعايير الملتزم بها، والسلطة الإدارية المختصة بعملية الرقابة على البناء تستعين بهذه الرخص و الشهادات كوسائل رقابية تحاول من خلالها ضبط عملية التعمير، وسنخصص(الفرع الأول)للرخص الإدارية العمرانية كوسائل مهمة في تحقيق الأمن البيئي أما (الفرع الثاني) فنتناول فيه دور الشهادات العمرانية في تحقيق الأمن البيئي.

الفرع الأول: دور التراخيص العمرانية في تحقيق الأمن البيئي

كان لازدياد التوسع العمراني أثر كبير على المحيط العمراني ما حتم على المشرع الاستعانة بآليات رقابية تضمن ضبط وتنظيم هذا التوسع في عملية البناء، و تتمثل هذه الآليات في فرصة الحصول على رخص قبل مباشرة عملية البناء، وتشمل رخصة التجزئة ورخصة الهدم ورخصة البناء ونستعرضهما فيما يلي:

³⁷،راجع المادة 48 من القانون رقم 20/01 سالف الذكر.

³⁸للاستزادة حول هذه المخططات أنظر مصباحي مقداد المرجع السابق، ص113

1- رخصة التجزئة: نصت عليها المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المتعلق بكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها⁽³⁹⁾ حيث اشترطت لكل عملية تقسيم ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها إذا كان ذلك بهدف تشييد بناية الحصول على رخصة التجزئة.

واهم ما جاء الفصل الخاص بها هو أخذه بعين الاعتبار مهمته حماية البيئة⁽⁴⁰⁾ سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهذا ما نستشفه من عدة مواد كالمادة التاسعة التي تشترط في الملف التقني تحديد القطع الأرضية المبرمجة مع رسم شبكة الطرق وقنوات التمرين بالمياه الصالحة للشرب والحرق و صرف المياه المستعملة كذلك توضيحه لطرق المعالجة المخصصة لتنقية المياه الراكبة الصناعية من جميع المواد السائلة أو الصلبة أو الغازية المضرة بالصحة العمومية والزراعية والبيئية ، كذلك تحديد مستوى الدخان وانتشار الغازات من جميع المواد الصارة بالصحة العمومية وتحديد مستوى الضجيج و انبعاث الطفيليات الكهرومغناطيسية كذلك إعداد مذكرة خاصة بدراسة التأثير في البيئة عن الاقتضاء .

لقد حدد المشرع شروط صارمة قصد الحصول على رخصة التجزئة اذ راعى تقريبا مختلف الآثار التي يمكن أن تنتج عن تسليم هذه الرخصة خاصة البناءات الفوضوية ،وما تفرزه من أثار سلبية على البيئة و بهذا نقول أن المشروع قد أحسن في وضع هذه الشروط لضمان تحقيق الأمن البيئي⁽⁴¹⁾

2- رخصة البناء : لقد نص عليها المرسوم التنفيذي 15/19 في الفصل الثالث القسم الأول المادة 41 ، و اشترط في كل تشييد بناية جديدة أو كل تحويل لبنانية تتضمن أشغال تغيير مشتملات الأرضية و المقياس و الواجهة و الاستعمال ، أو الواجهة و الهيكل الحامل للبنانية و الشبكات المشتركة العابرة للملكية حيازة رخصة بناء طبقا للقانون رقم 90/29⁽⁴²⁾

و ما يهمنا حول هذه الرخصة هو مدى مراعاة المشرع لحماية البيئة عند منحها ، و بالرجوع إلى هذا المرسوم التنفيذي خاصة في المادة 43 نجد انه في الملف الإداري اشترط فيما يخص إنشاء أو توسيع مؤسسات صناعية و تجارية مصنفة في فئات المؤسسات الخطيرة و غير الصحية و المزعجة الحصول على قرار من السلطة المختصة ، وفي الملف المتعلق بالهندسة المعمارية اشترط بيان شبكات التهوية الموصولة بالقطعة الأرضية مع مواصفاتها التقنية الرئيسية ، و كذا نقاط وصل رسم شبكة الطرق و القنوات المبرمجة على المساحة الأرضية ، و في الملف التقني اشترط وصف نوع المراد السائلة و الصلبة و الغازية ، وكمياتها المضرة بالصحة العمومية و بالزراعية و المحيط الموجودة في المياه المستعملة المصروفة ، و انبعاث الغازات و أجهزة المعالجة و التخزين و التخزين و التصفية ، كذا مستوى الضجيج المنبعث بالنسبة للبنى ذات الاستعمال الصناعي و التجاري و المؤسسات المخصصة لاستقبال الجمهور ، و في المادة 76 اوجب في رخصة البناء اوجب في رخصة البناء أن تعد باحترام الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها في ميدان الأمن و النظافة و البناء و الفن الجمالي ، و في مجال حماية البيئة ، و المحافظة على الاقتصاد الفلاحي ، و نصت المادة 47

³⁹ أنظر المواد 53، 54 من القانون رقم 20/01 سالف الذكر

⁴⁰ أنظر المادة 49 من القانون رقم 20/01 سالف الذكر

⁴¹ أنظر المادة 07 من القانون رقم 20/01 سالف الذكر

⁴² للاطلاع حول هذا المخطط أنظر عيسى مهزول، صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال العمران، الطبعة الأولى، جسر للنشر، 2014، ص

64 و ما بعدها، و فيما يخص مراعاة هذا المخطط للجانب الجمالي أنظر مصباحي مقداد، المرجع السابق، ص 114.

على ضرورة أخذ رأي مصلحة الدولة المكلفة بالبيئة على مستوى الولاية من طرف مصالح التعمير المختصة ،و بالرجوع إلى المادة 58 نجد أن من الأعضاء المدعويين لحضور أشغال الشباك الوحيد للبلدية عند الاقتضاء ممثل مديرية البيئة للولاية ، أما الشباك الوحيد للولاية فيوجد من ضمن أعضائه مدير البيئة للولاية ، و هذا ما نصت عليه المادة 59 .

من خلال دراسة هذه المواد يتبين لنا أن المشرع أخذ على عاتقه ضرورة الحفاظ على البيئة أثناء تحضير رخصة البناء ، و هذا مؤشر إيجابي يدل على مدى فاعلية هذه الرخصة في تحقيق الأمن البيئي

3-رخصة الهدم: تخص عملية هدم بناية موجودة لم تبقى تفي بمتطلبات مالكيها، و لخطورة هذه العملية اشترط المشرع ضرورة الحصول على رخصة مسبقة قبل الشروع في عملية الهدم ،و هذا ما تضمنته المادة 70 من المرسوم التنفيذي 19/15 ،و هذه الرخصة تتطلب تقريبا نفس شروط رخصة البناء من ذلك ضرورة إعداد ملف إداري و ملف آخر تقني ، و استشارة كذلك بعض الهيئات المختصة وهذا بحسب طبيعة البناء المراد هدمه .

و عليه نخلص إلى القول على أن هذه الرخصة هي الأخرى استند فيها المشرع ضرورة الالتزام بالحفاظ على البيئة أثناء تحضيرها، و بذلك تصبح هذه الرخصة احد الوسائل التي تساهم في تحقيق الأمن البيئي⁽⁴³⁾.

الفرع الثاني: دور الشهادات العمرانية في تحقيق الأمن البيئي:

على عكس الرخص العمرانية التي يجب الحصول عليها قبل عملية البناء،فان الشهادات العمرانية فمنها من تكون سابقة على عملية البناء كشهادة التعمير ،و منها من تكون لاحقة على عملية البناء كشهادة المطابقة و شهادة التقسيم ، و نوجزهم فيما يلي:

أ- شهادة التعمير: عرفت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 19/15 شهادة التعمير على أنها وثيقة تسلم بناءا على طلب من كل شخص معني،تعين حقوقه في البناء و الارتفاقات من جميع الأشكال التي تخضع لها القطعة الأرضية المعنية،و اشترطت المادة 04 في شهادة التعمير بيان مواصفات التهيئة و التعبير المطبقة على القطعة الأرضية و الارتفاقات المدخلة بها،وكذا الأخطار الطبيعية التي يمكن أن توتر على المعني ما ينقص من قابلية القطعة الأرضية لانجاز المشروع عليها أو منعه خاصة ظهور صدوع زلزالية نشطة على السطح ،أو انزلاقات أو فيضانات أو أخطار تكنولوجية ناجمة عن نشاط المؤسسات الصناعية الخطيرة او قنوات الصرف ، نقل المنتجات البترولية و الغازية و خطوط نقل الطاقة .

و تستمد شهادة التعمير مرجعيتها أما من المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير أو من مخطط شغل الأراضي.

ادن تلعب شهادة التعمير دورا حاسما في مجال حماية البيئة ،اذ تحدد مسبقا الآثار السلبية بالنسبة للقطعة الأرضية المراد البناء عليها ، و بذلك فهي تعتبر وسيلة وقائية ،و كل هذا يساهم في تحقيق الأمن البيئي

ب-شهادة المطابقة: تعتبر هذه الشهادة كتجسيد فعلي و عملي لرخصة البناء،اذ تأتي في المرحلة الأخيرة بعد انتهاء البناء قصد التأكد من مدى التزام المعني بضوابط رخصة البناء ،و عرفها البعض⁽⁴⁴⁾ على أنها تلك الشهادة أو الوثيقة الإدارية التي تتوج بها

⁴³ حول هذا المخطط أنظر عيسى مهزول،المرجع السابق،ص73

العلاقة بين السلطة الإدارية مآحة رخصة البناء و المستفيد منها ،تشهد فيها الإدارة باعتبارها سلطة ضبط إداري و تتأكد من خلالها عن مدى احترام المرخص له لقانون البناء (قانون التهيئة و التعمير و قانون مطابقة البناءات و إتمام إنجازها و المراسيم التطبيقية و قرار الترخيص بالبناء)

في حالة عدم تطابق الأعمال البناء مع رخصة البناء سيتم رفض منح شهادة المطابقة و هذا طبقا للمادة 68⁽⁴⁵⁾ و منه فاحترام رخصة البناء للمعايير البيئية ينتج عنه بالضرورة التزام منح شهادة المطابقة حسب ما يتضمن حماية البيئة ،اذ أن إي مخالفة لضوابط رخصة البناء سيتبعه رفض منح شهادة المطابقة .

و بالنتيجة فشهادة المطابقة كأحد أدوات التعمير تعمل تحقيق على السعي إلى تحقيق الأمن البيئي .

ج-شهادة التقسيم: هذه الشهادة و ان كان منصوص عليها في الفصل الخاص برخصة التجزئة إلا أنها مستقلة عنها، فشهادة التقسيم تخص العقار المبني لا العقار غير المبني كما هو الحال في رخصة التجزئة، و رغم أنها تأتي بعد مرحلة البناء ما يوحي على تضمينها بصفة ضمنية قواعد حماية البيئة استجابة للمراحل السابقة على طلب شهادة التقسيم ،إلا أن المشرع رغم ذلك اشترط على صاحب الطلب ملف معد من طرف مكتب دراسات في الهندسة المعمارية أو في التعمير، و من بين ما يحتويه هذا الملف هو تبيان شبكات التهيئة الموصولة بالقطعة الأرضية و الخصائص التقنية الرئيسية لذلك⁽⁴⁶⁾.

فشهادة التعمير بهذا الشكل تدل لنا على إن لها دور كبير في تحقيق الأمن البيئي .

لقد جاءت هذه الشهادات حقيقة لتؤكد مرة أخرى على حرص المشرع الجزائري على ضرورة مراعاة الجانب البيئي في عملية التعمير، و بذلك فالالتزام بالضوابط القانونية في الحصول على هذه الشهادات حقيقة يساهم في تحقيق الأمن البيئي .

خاتمة:

إن أدوات التهيئة و التعمير تساهم بشكل فعال في تحقيق الأمن البيئي ، و يظهر ذلك جليا من جملة النصوص التي ننظم عملية التهيئة و التعمير، اذ جاءه غالبيتها تنص على ضرورة أخذ البعد البيئي أثناء إنجاز أي مشروع سواء كان سك فردي أو جماعي أو صناعي نصف إلى ذلك إلى القيود التي تفرضها قوانين البيئة علو قطاع التهيئة و التعمير كالقانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها ، كذلك القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة

ومنه فالمشرع الجزائري حاول وضع إطار قانون متكامل فيما يخص ضبط الحركة العمرانية بدءا من شهادة المطابقة ، و مراعاة منح هذه الشهادات مع ما يتماشى و المخططات العمرانية و التهيئة الإقليمية .

لكن على الرغم من كل هذا فغياب الفعالية في تجسيد هذه النصوص يبقى بعيد كل البعد عن هدف تحقيق الأمن البيئي ، و هذا ما يتجلى في اكتساح البناء الفوضوي لكل المدن الجزائرية ، و الأكثر من هذا هو موجود بناء مرخص يتعارض تماما مع قواعد التهيئة و التعمير كالبناءات المشيدة فوق الأراضي الفلاحية الخصبة و البناءات المنتشرة في أماكن خطيرة جدا كالمتواجدة

⁴⁴ للتفصيل حول هذه المخططات راجع مصباحي مقداد، المرجع السابق، ص 115 و ما بعدها.

⁴⁵ أنظر المادة 16 من القانون 29/90 في 01-12-1990 يتعلق بالتهيئة و التعمير، ج.ر.ر. 52.

⁴⁶ أنظر المادة 31 من نفس القانون

الأودية و المتواجدة أمام تجمعات صناعة تفتقد إلى شروط الأمن الصناعي ، هذه عينات صغيرة من التجاوزات الموجودة في ارض الواقع ، و التي باتت و لا تزال تؤرق كاهل المواطن الجزائري كظاهرة انتشار القمامات و الفوضى و الدخان و لغازات السامة ، كل هذا ما سوف ينعكس سلبا على البيئة أولا ، و على الإنسان ثانيا.

و يعود سبب وجود هذا النسيج العمراني المشوه حقيقة للبيئة إلى عدم وجود تخطيط عمراني جيد ، وكذا عدم وجود وعي إنساني بخطورة هذه المظاهر لوجود تجاوزات خطيرة من دون أي وازع أخلاقي نقول لعدم التزام حتى أصحاب الرخص العمرانية بضوابطها ، كذلك غياب الرقابة الصارمة من طرف الإدارة ، و هذا راجع إلى غياب الأطارات الكفائة المكلفة بعملية الرقابة ن حيث أنها تتساهل كثيرا مع المخالفين خاصة ما يتعلق منها تنفيذ قرارات الهدم ، و كذا عدم فرض رقابة محكمة على تجزئة أراضي الخواص ما نتج عنه انجاز تجزئات عشوائية لمتنوعي عدم التهيئة و التعمير وعلى هذل نقدم عدة اقتراحات و توصيات هي كالتالي :

1-إعادة النظر فيما يخص إثبات الملكية العقارية الخصة بالقطعة الأرضية محل البناء ، لاعتباره انه كثيرا ما ينتج عنها نزاعات تترتب في الأخير المساس بالبيئة مثلا عدم وجود شبكات الصرف الصحي

2-فرض رقابة صارمة خلال انجاز التجزئات السكنية ، و فرض عقوبات قاسية على كل مخالف

3-نفس الأمر يقال عن باقي الشهادات و الرخص العمرانية ، اد لا بد من الصرامة في التطبيق

4-القيام بحملات توعية تخص عملية المحافظة على البيئة ، و هذا باحترام قواعد التهيئة و التعمير ، و نشر ثقافة عمرانية تهتم بالجانب البيئي والفني و الجمالي للمحيط

5-تشكيل لجان خاصة على مستوى البلديات تتكون من إطارات كفئة تسند لها مهمة رقابة و متابعة كل أصناف البنايات التي البلدية على مستوى البلدية ، منحها صلاحيات واسعة ، تعمل تحت وصاية وزير السكن مباشرة و أخيرا نقول رغم بعض النقائص التي تنتاب أدوات التهيئة و التعمير في مجال تحقيق الأمن البيئي إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن في التطبيق الفعلي لهذه الأدوات على ارض الواقع.